

Distr.: General
26 February 2018
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثلاثون
٧-١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

أوزبكستان

* استُسخِنت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-02892(A)



* 1 8 0 2 8 9 2 *

المنهجية والعملية التشارورية المتبعة في إعداد التقرير الوطني

- ١- أُعد هذا التقرير الوطني الثالث وفقاً للمبادئ التوجيهية لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/DEC/17/119) وهو يركز على تنفيذ أوزبكستان التزاماتها في مجال حقوق الإنسان والتوصيات التي قبلتها خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني لأوزبكستان في نيسان/أبريل ٢٠١٣.
- ٢- وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اعتمدت خطة عمل وطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ لتنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة بعد النظر في تقارير أوزبكستان الدورية بشأن حقوق الإنسان وحرياته. وشارك في وضع خطة العمل ما يزيد على ٦٠ هيئة حكومية ومؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن خبراء من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في أوزبكستان. ونوقش مشروع خطة العمل الوطنية على نطاق واسع في اجتماعات مائدة مستديرة عُقدت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ و١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و٣٠ و٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. واستُكملت خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بالفرع الثاني المعنون "تنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري عقب نظرها في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثامن والتاسع لأوزبكستان، ٢٠١٥-٢٠١٨"، والفرع الثالث المعنون "تنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عقب نظرها في التقرير الدوري الثاني لأوزبكستان، ٢٠١٥-٢٠١٧".
- ٣- وأعد هذا التقرير الوطني المركز الوطني لحقوق الإنسان بالاستناد إلى معلومات مقدمة من أكثر من ٤٠ هيئة حكومية و٣٠ منظمة غير حكومية. وناقش التقرير الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني باحترام حقوق الإنسان وحرياته، ووكالات إنفاذ القانون وهيئات حكومية أخرى، وكذلك لجنة مجلس النواب المعنية بالمؤسسات الديمقراطية ومنظمات غير حكومية وهيئات حكومية محلية.

A12، A22، A24، A25، A28 - اعتماد المعايير الدولية والتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات

- ٤- اعتمدت في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ استراتيجية عمل بشأن خمسة مجالات ذات أولوية لتنمية البلد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وبرنامج حكومي معنون "سنة حوار مع الناس والمصالح الإنسانية" لعام ٢٠١٧. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ صدقت أوزبكستان على اتفاقية منظمة العمل الدولية للحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، وكثفت جهودها الرامية إلى التحضير للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تُرجمت الاتفاقية المذكورة إلى اللغة الأوزبكية وعُرضت على البرلمان ونُشرت على نطاق واسع بين الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والسكان. وبدأ الإعداد لمشروع قانون بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بمراجعة جميع أحكام الاتفاقية، واعتمد في عام ٢٠١٧ برنامج يحدد تدابير متكاملة من أجل زيادة تحسين نظام دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم وحرياتهم. وصدر في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ مرسوم رئاسي بشأن اتخاذ تدابير لإدخال تحسينات أساسية على نظام دعم

الأشخاص ذوي الإعاقة، وأنشئ فريق عامل مشترك بين الإدارات في إطار المركز الوطني لحقوق الإنسان وكُلف بالتحضير للتصديق على الاتفاقية. وتوصلت وكالات الأمم المتحدة وحكومة أوزبكستان إلى اتفاق، ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، للعمل من أجل التصديق على الاتفاقية.

٥- وارتفع بشكل ملحوظ مستوى التعاون بين أوزبكستان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية حول مسائل حقوق الإنسان وحرياته. وفي عام ٢٠١٦ وقّعت مذكرة تفاهم بين المركز الوطني لحقوق الإنسان والمكتب التمثيلي للأمم المتحدة. وقام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، بزيارة أوزبكستان في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧ قام الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بزيارة البلد، وفي الفترة من ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ زار أوزبكستان مديرُ شعبة أوروبا وآسيا الوسطى في منظمة هيومن رايتس ووتش، هيو ويليامسون، ومدير مكتب المنظمة، ستيف سويدلر. وفي الفترة من ٢ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ زار أوزبكستان مديرُ شعبة المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد في مجلس حقوق الإنسان، وفي الفترة من ٥ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ زار البلد وفدٌ من مكتب المفوضية الإقليمية لآسيا الوسطى، برئاسة ريتشارد كوميندا.

٦- وزار رئيس جمهورية أوزبكستان مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وألقى كلمة أمام الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة وطرح مبادرات ترمي إلى كفالة الاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة آسيا الوسطى. واقترح أن تعتمد الجمعية العامة قراراً خاصاً في هذا الشأن، واقترح أيضاً صياغة مشروع اتفاقية للأمم المتحدة بشأن حقوق الشباب ومشروع قرار للجمعية العامة بعنوان "التعليم والتسامح الديني".

٧- وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ نظرت هيئات معاهدات الأمم المتحدة في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثامن والتاسع بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والتقرير الدوري الثاني بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والتقرير الدوري الرابع بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والتقرير الدوري الخامس بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٨- وفي عام ٢٠١٥ قدمت أوزبكستان وثيقتها الأساسية الموحدة، وفي عام ٢٠١٧ قدمت التقرير الدوري الخامس بشأن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٩- واستمر الحوار البناء وتبادل المعلومات بشأن حقوق الإنسان وحرياته مع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ تلقت الإجراءات الخاصة ما يزيد على ٥٠ وثيقة تحليلية عن آليات أعمال مختلف فئات حقوق الإنسان وحرياته. وأولي قدرٌ كبير من الاهتمام لتطوير التعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومثل التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي ولجنة البندقية التابعة لمجلس

أوروبا ومنظمة التعاون الإسلامي ومع هيئات تابعة لرابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون عنصراً رئيسياً لتفاعل البلد في مجال حقوق الإنسان.

A41 - الإطار الدستوري والتشريعي لحماية حقوق الإنسان وحرياته

١٠- اعتمد عدد من التعديلات الدستورية في إطار تحسين أسس الدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته. فقد عدلت المادة ٣٢ وأضيف إليها نصٌّ عن مشاركة المواطنين في الرقابة العامة على أجهزة الدولة. وزيدت السلطات المشتركة لمجلسي البرلمان بحيث صارت تُعقد جلسات رقابة على التقارير السنوية المقدمة من مجلس الوزراء بشأن المسائل الرئيسية في حياة البلد الاجتماعية والاقتصادية وعلى برنامج عمل رئيس الوزراء لدى ترشحه أمام المجلس التشريعي (مجلس النواب).

١١- وتعزيزاً لاستقلال السلطة القضائية، عدل الدستور في عام ٢٠١٧ وأضيفت إليه أحكامٌ تحول مجلس الشيوخ سلطة تعيين رئيس مجلس القضاء الأعلى، بناءً على ترشيح من رئيس الجمهورية، وسلطة تسمية وإقالة رؤساء ونواب رؤساء المحاكم في الولايات وفي طشقند، بناءً على اقتراح مجلس القضاء، على أن يقر رئيس الجمهورية أعضاء المجلس. وأدرجت في الدستور أحكامٌ تنظم مركز المحكمة الدستورية. فمُنحت المحكمة صلاحيات إضافية لمراجعة القضايا التي تثير مسألة الدستورية والتي تحيلها المحاكم إلى المحكمة العليا، وكذلك لموافاة مجلسي البرلمان والرئيس كل سنة بمعلومات عن الوضع الدستوري في البلد. وحوّلت اللجنة الانتخابية المركزية، وهي هيئة حكومية مستقلة ودائمة ومفتوحة تنظم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والاستفتاءات في أوزبكستان، الحق في عرض قضايا متعلقة بمسائل دستورية على المحكمة الدستورية بناءً على اقتراح من مكتب مفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم).

١٢- واستمرت في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ الإصلاحات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحرياته، ووضع أساس قانوني ملموس لعمل الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتطوير التعاون والتفاعل بين الهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني دفاعاً عن حقوق الإنسان. وحدد قانون الرقابة البرلمانية بوضوح أهداف الرقابة البرلمانية وأشكالها وإجراءاتها، لا على الهيئات التنفيذية فحسب، وإنما أيضاً على وكالات إنفاذ القانون. وينص هذا القانون على عقد جلسات لتلقي تقارير عن أنشطتها، وجلسات تسمح لأعضاء البرلمان بطرح أسئلة، ورصد تنفيذ القوانين بعد اعتمادها، والحق في إجراء تحقيقات برلمانية. وأحدثت داخل المجلس التشريعي لجنةً للشؤون الأسرة والمرأة وأخرى للشؤون الصحية؛ وفي مجلس الشيوخ أنشئت لجنة تُعنى ببيئات النيابة العامة وهيئات الشؤون الداخلية، وأنشئ منصب الممثل المفوض لمجلس الوزراء في البرلمان.

١٣- واعتمد قانون وكالات الشؤون الداخلية والصيغة الجديدة لقانون مكتب المدعي العام وقانون تنفيذ أحكام الاحتجاز الإداري وقانون مكافحة الفساد وقوانين أخرى لتحسين أنشطة وكالات إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان. وعززت مسؤولية وكالات إنفاذ القانون في حال انتهاكها، وأحدث نظام لإخضاعها لمساءلة السكان ورابطات المواطنين وممثلي الهيئات الحكومية. ويقدم المدعي العام إلى مجلس الشيوخ تقارير منتظمة عن أنشطة سلطات النيابة العامة. ومنذ عام ٢٠١٦، قدمت سلطات النيابة العامة تقارير سنوية إلى الهيئات التمثيلية المحلية عن حالة سيادة القانون وعن جهود مكافحة الجريمة. وقدم وكلاء النيابة نحو ٣٠٠٠ تقرير عن هذا الموضوع إلى مجالس نواب الشعب وسلطات الحكومات المحلية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٤- وأدخلت على قانون الإجراءات الجنائية تغييرات أساسية لمنح القضاة قدرًا أكبر من الحرية في تطبيق تدابير وقائية غير الاحتجاز السابق للمحاكمة. وتهدف التغييرات أيضاً إلى تعزيز أساس أحكام البراءة وحظر إحالة القضايا الجنائية لإجراء مزيد من التحقيقات وإلى منح المحاكم الحق في التحقق من الوقائع بنفسها إذا لم يتم إثباتها أثناء التحريات الأولية والتحقيقات السابقة للمحاكمة. وألغيت من القانون الجنائي عقوبات مثل أحكام السجن المشدد القصيرة المدة، وخُفضت مدة الاحتفاظ لدى الشرطة من ٧٢ ساعة إلى ٤٨ ساعة. وخُفضت أيضاً المدة القصوى للحبس الاحتياطي وللاحتجاز السابق للمحاكمة.

١٥- وعززت الضمانات الدستورية للحق في تقديم شكاوى إلى الهيئات العامة، بما في ذلك وكالات إنفاذ القانون. وأنشئت بموجب مرسوم رئاسي صدر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ مكاتب اتصال شعبية وبوابة افتراضية للاتصال بالرئيس. وفي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أُدرجت في قانون طعون الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين أحكامٌ تحظر رفض الطعون المقدمة في أي مسألة، وإقامة جلسات تواصل وجلسات استقبال شخصية وعامة لمعالجة احتياجات المواطنين والاستخدام الموسع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الآنية، بسبل منها استخدام الخطوط الساخنة السرية والخطوط الساخنة للاتصال بالهيئات الحكومية والتداول عن طريق الفيديو. ويحدد القانون المركز القانوني لمكاتب الاتصال الشعبية والبوابة الافتراضية للاتصال بالرئيس التي أنشئت لرصد نظر الوكالات الحكومية والمسؤولين الحكوميين الفعلي في التماسات المواطنين، عن طريق الحوار المباشر مع الجمهور.

١٦- وفي إطار السنة الدولية للحوار مع الناس والمصالح الإنسانية اعتمد ما يزيد على ٣٠ قانوناً و ٣٠٠ لائحة تنظيمية لإصلاح الإدارة العامة.

A42 وA47 - المؤسسات العامة والحكم الرشيد

١٧- أدخل إطار السياسة العامة للإصلاح الإداري الذي اعتمد بالمرسوم الرئاسي الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إصلاحات جذرية على نظام الحكم وعلى الأساس المؤسسي والقانوني والتنظيمي لعمل السلطة التنفيذية. وأعلن المبدأ القائل "ليس الشعب في خدمة الهيئات الحكومية وإنما الهيئات الحكومية في خدمة الشعب". ولتحسين تقديم خدمات الدولة للناس، أنشئت وزارات حكومية جديدة من أجل تطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتعليم ما قبل الابتدائي، والعمالة وعلاقات العمل، والثقافة، والإسكان والخدمات البلدية. وتُفتحت في عام ٢٠١٧ هياكل ومهام ووظائف ما يزيد على ٢٠ وزارة وإدارة وغيرها من المنظمات الحكومية، وأحدثت تغييرات في أكثر من ٢٠ إدارة من إدارات الدولة وهيئات الإدارة الاقتصادية وغيرها من المنظمات.

١٨- وفي إطار تحديث الخدمات العامة، صدر في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ مرسوم رئاسي بشأن اتخاذ تدابير لإجراء إصلاح جذري في النظام الوطني لتقديم الخدمات العامة. وأنشئت بموجب المرسوم وكالة للخدمات العامة تخضع لإشراف وزارة العدل من أجل رصد وتقييم فعالية هيئات الدولة في توفير الخدمات. وحُولت مراكز الاتصال الموحدة الخاصة بأصحاب المشاريع إلى مراكز للخدمات العامة تعمل تحت إشراف مكاتب الاتصال الشعبية

في المقاطعات والمدن، وأنشئ سجل وحيد للخدمات الحكومية. ويتضمن البرنامج الحكومي المعنون "٢٠١٨: سنة دعم أنشطة تنظيم المشاريع والابتكار والتكنولوجيا" خطاً ترمي إلى توسيع نطاق المهام التي تضطلع بها مراكز الخدمات العامة لصالح الجمهور بإضافة أكثر من ٤٠ خدمة للكيانات الاعتبارية و ١٩ خدمة أخرى للأشخاص الطبيعيين.

١٩- وأنشأ قانون الإجراءات الإدارية هياكل تنظيمية وقانونية حديثة لأنشطة هيئات السلطة التنفيذية من أجل توفير خدمات حكومية فعالة لإعمال حقوق الأشخاص الطبيعيين والكيانات الاعتبارية. وتنظم مدونة الإجراءات الإدارية تسوية المنازعات في العلاقات القانونية بين الهيئات الحكومية أو موظفيها من جهة والأشخاص الطبيعيين والكيانات الاعتبارية من جهة أخرى.

٢٠- وأخذ البلد بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة لإقامة حوار فعال مع الجمهور وضمان حل مشاكل الناس اليومية دون إبطاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمد في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ قانون الحكومة الإلكترونية، وصدر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ مرسوم رئاسي لاتخاذ تدابير ترمي إلى إحداث تحسين جذري في ظروف تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات في أوزبكستان. واستناداً إلى هذه الصكوك أنشئ مركز الإعلام لدعم تطوير واعتماد تكنولوجيا المعلومات.

A45 - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٢١- اتخذت تدابير إضافية لتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومواءمتها مع مبادئ باريس، من بينها تدعيم المركز القانوني لمكتب مفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم). ففي عام ٢٠١٧ اتخذت الإجراءات التالية فيما يخص مكتب مفوض حقوق الإنسان (أمين المظالم) التابع للبرلمان الوطني: حُول صلاحية إقامة دعاوى أمام المحكمة الدستورية لمراجعة دستورية القوانين واللوائح المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وأُذن له بإعداد تقارير خاصة عن حقوق فئات معينة من المواطنين؛ ومُنح الحق في المشاركة الفعالة في صياغة التشريعات والتفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني؛ وأُذن له بتعزيز مكاتب تمثيله الإقليمية. واتخذت تدابير لتحسين فعالية المركز الوطني لحقوق الإنسان، وزيادة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني. وُجدد الموقع الشبكي للمركز ويجري الآن تنفيذ إطار مفاهيمي لتعاون المركز مع المنظمات غير الحكومية على إعداد تقارير وطنية وتقارير بديلة عن حقوق الإنسان وفي مجال الأنشطة الإعلامية والتثقيفية. ونُشر كتاب بعنوان "الرقابة العامة على القوانين في أوزبكستان".

٢٢- ولمعالجة أسباب وظروف انتهاك حقوق أصحاب المشاريع وتعزيز الرصد في هذا المجال، أنشئ مكتب المفوض الرئاسي لحماية حقوق ومصالح مؤسسات الأعمال (أمين مظالم مؤسسات الأعمال). ويجري النظر حالياً في إحداث مكتب أمين مظالم لشؤون الأطفال والشباب، ووضع مشروع قانون لإحداث هذا المكتب تحت إشراف الرئاسة.

٢٣- وعزز دور معهد رصد التشريعات السارية في مجال تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ أعد المعهد ما يزيد على ٢٠٠ تحليل بشأن اعتماد معايير دولية في القانون. ومنح مرسوم رئاسي صدر في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ المعهد صلاحيات إضافية لوضع مقترحات من أجل تحسين فعالية أنشطة البرلمان في مجال صياغة التشريعات؛ وصار بإمكانه الآن إصدار آراء فنية بشأن مشاريع القوانين ورصد تنفيذها العملي.

A46 - خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان وحرياته

٢٤- اعتمدت أوزبكستان خطط عمل وطنية وبرامج حكومية من أجل تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحرياته. وبالإضافة إلى خطة العمل الوطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة عقب النظر في تقارير البلد الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، اعتمد أيضاً ما يلي: في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٦ اعتمدت خطة عمل وطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ من أجل تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بعد أن نظرت في التقرير الدوري الرابع لأوزبكستان. وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ اعتمد مجلسا البرلمان خطة عمل لمواصلة تطوير التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ أقر مرسوم رئاسي خطة تدابير عملية (خريطة طريق) للدفع قُدماً بالمبادرات التي طرحتها أوزبكستان في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بعد التفاوض مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. واعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، ووُضعت خرائط طريق بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

٢٥- واعتمد أيضاً برنامج حكومي لمكافحة الفساد في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وخطة عمل لتحسين فعالية الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر في الفترة نفسها. واعتمد أيضاً ما يلي: خطة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ لتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدقت عليها أوزبكستان؛ وبرنامج خاص بالعمل اللائق للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠؛ وسلسلة تدابير لمنع العنف العائلي في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨؛ وبرنامج تدابير شاملة اعتمد في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لزيادة تحسين نظام دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز الضمانات لحماية حقوقهم وحرياتهم؛ وبرنامج حكومي لتنمية منطقة بحر الآرال في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١؛ وتدابير أخرى. ونفذت برامج حكومية في إطار سنة الطفل الصحيح (٢٠١٤)، وسنة الاهتمام بجيل الكبار ورعايته (٢٠١٥)، وسنة صحة الأم والطفل (٢٠١٦)، وسنة الحوار مع الناس والمصالح الإنسانية (٢٠١٧)، وسنة دعم أنشطة تنظيم المشاريع والابتكار والتكنولوجيا (٢٠١٨).

A51 - التثقيف في مجال حقوق الإنسان

٢٦- يقوم تحسين نظام التثقيف في مجال حقوق الإنسان في البلد على مبدأ توسيع نطاق وصول الجمهور إلى المعلومات القانونية وعلى تدابير متسقة لتوسيع الجهود التثقيفية الموجهة إلى فئات شتى من الجمهور، وتحديدًا الشباب والنساء والطلاب في مختلف المدارس الثانوية وفي التعليم العالي. واعتمدت برامج تدريبية بشأن حقوق الطفل وحقوق المرأة وحقوق الإنسان في نظام العدالة وتدابير لمكافحة العنف العائلي والتعذيب والاتجار بالبشر والفساد وأضيفت إلى برامج إعداد موظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين والمحامين والموثقين وموظفي الخدمات القانونية والعاملين الطبيين والمرشدين الاجتماعيين.

٢٧- وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ صدر مرسوم رئاسي يتعلق بتدابير تحسين نشر النصوص القانونية تحسیناً جذرياً، واعتمد في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ قانون نشر المعلومات القانونية

والاطلاع عليها. وحدد القانون مفهوم المعلومات القانونية وعزز الضمانات الاطلاع عليها وإمكانية الاتصال بالوكالات والمنظمات المسؤولة عن نشرها. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ صدر مرسوم رئاسي بشأن تدابير تحسين الخدمات القانونية تحسناً جذرياً. وأناط القانون بالأقسام القانونية في الوكالات والمنظمات الحكومية المسؤولة عن تحسين الثقافة القانونية ومحو الأمية القانونية. واعتمد قرار رئاسي صدر في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ برنامج تدابير شاملة لتطوير نظام نشر وتوزيع الكتب والنهوض بالمستوى الثقافي ومحو الأمية.

٢٨- وأخذت تدابير لزيادة الوعي بحقوق الإنسان بين الفئات الضعيفة من المواطنين الذين يعيشون في ظروف صعبة. وصدر عن مجلس الوزراء في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ قراراً بشأن تدابير تنظيم وإجراء دورات تدريبية لأصحاب المشاريع، وصدر قرار آخر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ يقر اللوائح التنظيمية لالتحاق العاطلين عن العمل بالتدريب في مراكز التدريب المهني الإقليمية.

٢٩- وبمساعدة منظمات دولية، نُشرت المواد التالية باللغة الأوزبكية: اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ومجموعة مختارة من وثائق اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والتعليقات العامة الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؛ وتجميع الصكوك الدولية وتشريعات أوزبكستان في مجال مكافحة الفساد؛ ووثائق أخرى للتحقيق في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، صدرت أدلة باللغة الأوزبكية منها العناوين التالية: المعايير الدولية للمهن القانونية؛ الهيئات القضائية في بلدان أخرى؛ مجموعة مختارة من وثائق لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وتصدر في البلد خمس مجالات قانونية ونحو ٤٠ صحيفة تتناول المسائل القانونية، ويباع منها عدة آلاف من النسخ.

B8 - حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

٣٠- تتماشى تشريعات مكافحة الإرهاب في أوزبكستان تماشياً تاماً مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتتطرق إلى مسألة الإرهاب المادة ١٥٥ من القانون الجنائي، والأشخاص الذين يقومون بأعمال إرهابية تُكفل لهم المساواة في الحقوق أمام القانون، بما في ذلك الحق في الحياة، إذ لا تنص المادة ١٥٥ من القانون الجنائي على عقوبة الإعدام؛ والحق في الحماية من التعذيب، وفقاً للمادة ٢٣٥ من القانون الجنائي؛ والحق في الأمن الشخصي والحماية من الاحتجاز غير القانوني أو الاحتفاظ غير القانوني لدى الشرطة، مع تطبيق مبدأ أمر الإحضار في أوزبكستان؛ والحق في عرض القضايا على محكمة مستقلة ومحيدة؛ والحق في الدفاع، والاتصال الهاتفي بمحام أو بأحد الأقرباء المقربين منذ لحظة التوقيف الفعلي والحق في الاجتماع بمحام على انفراد، دون أي قيود على مدة الاجتماع؛ بالإضافة إلى عدد من الحقوق الأخرى.

٣١- وفي عام ٢٠١٧، أصدر مجلس الوزراء قراراً بالموافقة على لوائح تنظيمية للتعويض عن الأضرار التي تلحق بالأشخاص أو بممتلكات الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين نتيجة عمليات مكافحة الإرهاب. وتنص اللوائح على تعويض التكاليف والخسائر التي تلحق بهؤلاء الأشخاص أو بممتلكاتهم وتقديم المساعدة الطبية المجانية في حالات الإصابة الشخصية أو الوفاة، وتقديم معاش للمتوفى عنهم من أفراد الأسرة واستحقاقات عن فقدان العائل.

٣٢- ولحماية حقوق الناس في حالات الطوارئ، أُعد مشروع قانون يتعلق بمجالات الطوارئ ونُشر على الموقع الشبكي www.gov.uz. ويراجعه حالياً عدد من الخبراء. ويجري أيضاً صوغ مشروع قانون آخر بشأن دائرة الأمن الوطني.

B31 - المساواة وعدم التمييز

٣٣- استمر تعزيز مبدأ عدم التمييز في أوزبكستان باعتماد القوانين التالية: قانون طعون الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ وقانون الشفافية في عمل هيئات الدولة والحكومة المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠١٤؛ وقانون السياسة الخاصة بالشباب المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ وقانون نشر المعلومات القانونية والاطلاع عليها المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛ وقانون وكالات الشؤون الداخلية المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ وقانون تنفيذ أحكام الاحتجاز الإداري المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وروعي أيضاً مبدأ عدم التمييز لدى صياغة مشاريع القوانين بهدف ضمان المساواة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل ومعالجة حالات الطوارئ ومنع العنف العائلي.

٣٤- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ صدر مرسوم رئاسي يمنح الجنسية للأشخاص الذين يعيشون في أوزبكستان لكنهم كانوا لأسباب شتى خارج البلد عندما بدأ نفاذ قانون الجنسية. ومنذ ذلك الحين، مُنح ١٢٤٣ شخصاً الجنسية. ومن أجل ضمان الوثام والتسامح في المجتمع بين ممثلي أكثر من ١٣٠ مجموعة إثنية وقومية في أوزبكستان، اعتمد في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧ مرسوم رئاسي يقضي بإنشاء لجنة تابعة لمجلس الوزراء تُعنى بالعلاقات بين الإثنيات والعلاقات الودية مع البلدان الأجنبية، واعتمد إطار يحدد أولويات سياسة الدولة في العلاقات بين الإثنيات.

B41 - الحق في التنمية

٣٥- نجحت أوزبكستان في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد أحرزت تقدماً كبيراً في الحد من الفقر، وحققت زيادة في نسبة الالتحاق بمدارس التعليم المهني الثانوي المتخصص، وكفلت المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي العام. وتمثل المرأة ٤٥,٧ في المائة من القوة العاملة وقد زادت عمالة المرأة زيادة كبيرة في الأعمال التجارية الصغيرة والمشاريع الخاصة. وتراجع معدل فيات الرضع وسوء تغذيتهم وانخفض معدل الوفيات النفاسية. وتباطأ انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانخفضت معدلات الاعتلال والوفيات المتعلقة بالسل والملاريا. وتحسنت إدارة موارد المياه والأراضي. وحظيت الموارد البيولوجية والنظم الإيكولوجية بالحماية وأصبح استخدامها المستدام مضموناً. وأنشئت شراكات فعالة مع بلدان أخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٣٦- وكان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة أساساً لتحديد ١٦ هدفاً و١١٧ غاية في النظام الوطني لأهداف التنمية المستدامة في أوزبكستان. وحُدِّدت الأولويات الرئيسية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (إطار المساعدة الإنمائية)، مع التركيز على العمالة الفعالة والحماية الاجتماعية المحددة الهدف، والارتقاء بنوعية الرعاية الصحية والتعليم، وحماية البيئة، وتحسين تقديم الخدمات العامة. وتُعد استراتيجية العمل بمثابة خريطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أوزبكستان.

B71 - حقوق الإنسان والبيئة

٣٧- تُعالج المسائل المتعلقة بحماية البيئة ورصدها من جانب الدولة والمجتمع المدني في القوانين الجديدة التالية: قانون الرصد البيئي، وقانون حماية واستخدام الحيوانات، وقانون حماية واستخدام النباتات، والقرار الرئاسي المتعلق بالتدابير الرامية إلى تحسين نظام إدارة النفايات وتطويره جذرياً بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١، الذي يعالج مسألة تهيئة ظروف عيش كريم وتحسين الحالة الصحية والبيئية في البلد. ويجري حالياً تنفيذ البرامج التالية في البلد: برنامج العمل لحماية البيئة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧؛ وبرنامج العمل الشامل لتخفيف آثار كارثة بحر الآرال وإصلاح منطقة الآرال وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨؛ وبرنامج الرصد البيئي في أوزبكستان للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

٣٨- وصدر في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ مرسوم رئاسي بشأن تحسين الإدارة في المجال الإيكولوجي والحماية البيئية. وبموجب هذا المرسوم، تحولت اللجنة الحكومية لحماية الطبيعة إلى اللجنة الحكومية المعنية بالإيكولوجيا والحماية البيئية، وهي مسؤولة عن رصد الدولة للامتثال لتشريعات الحماية البيئية وكفالة الحقوق البيئية للجمهور. وتتمتع مفتشيات اللجنة الحكومية بسلطة فرض عقوبات إدارية على الأشخاص الذين يرتكبون جرائم في مجال الحماية البيئية.

D1 - الحقوق المدنية والسياسية

٣٩- اعتُمدت في أوزبكستان قوانين من أجل إنشاء الآليات التنظيمية والقانونية اللازمة لإعمال الحقوق المدنية والسياسية. واعتمد قانون لتعديل المواد ٣٢ و ٧٨ و ٩٣ و ٩٨ و ١٠٣ و ١١٧ من الدستور؛ وينص هذا القانون على أن اللجنة الانتخابية المركزية تنظم الانتخابات وتجريها كما يوسع صلاحيات اللجنة فيما يخص توزيع الأموال لمشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات وإشراك المجتمع الدولي فيها. وقد عدّل قانون المسؤولية الإدارية بإضافة مواد تحت العناوين التالية: "التدخل غير القانوني في أعمال اللجنة الانتخابية المركزية واللجان الانتخابية التابعة لها ولجان الاستفتاء"؛ و"عدم تنفيذ قرارات اللجنة الانتخابية المركزية واللجان الانتخابية التابعة لها ولجان الاستفتاء"؛ و"انتهاك حقوق أحد المرشحين أو ممثل مفوض لأحد المرشحين أو مراقب أو ممثل مفوض لحزب سياسي"؛ و"مخالفة شروط وإجراءات خوض الحملة في الانتخابات وخوض الحملة بشأن أمور تخضع للاستفتاء"؛ و"نشر معلومات خاطئة عن المرشحين أو الأحزاب السياسية".

٤٠- وعدّل قانون الانتخابات الرئاسية. فحُفّض عدد التوقيعات اللازمة لتعيين المرشحين الرئاسيين من ٥ إلى ١ في المائة من جميع الناخبين. وأنشئ مفهوم خوض الحملة الانتخابية وفرض يوم صمت لا يُسمح بموجبه خوض الحملة يوم الانتخابات وقبل بدء التصويت بيوم واحد. ويحدد القانون أنواع الحملات الانتخابية وأشكالها وأساليبها وقد اعتُمدت معايير تحظر نشر استطلاعات الرأي العام أو الإفصاح عنها كما تحظر التنبؤات الانتخابية والبحوث الأخرى المتصلة بالانتخابات خلال الأيام الخمسة السابقة للانتخابات وفي يوم الانتخابات وتسمح بإنشاء مراكز اقتراع في مراكز الحبس الاحتياطي. ويجري العمل حالياً على إعداد مشروع لقانون الانتخابات.

٤١- ومن أجل تحسين إعمال الحقوق المدنية والسياسية، أُدخِلت في عام ٢٠١٧ تعديلات على قانون الجنسية، وأُدخِلت، بموجب مرسوم رئاسي، تعديلات على لوائح استعراض المسائل المتعلقة بالجنسية الأوزبكية، وعلى إجراءات مغادرة المواطنين الأوزبكيين للبلد، وعلى اللوائح المتعلقة بمنح اللجوء السياسي.

٤٢- وقد أُنجِز الكثير من أجل تعزيز الأساس القانوني لتطوير مؤسسات المجتمع المدني ومن أجل استقلال وسائل الإعلام. واعتمدت في هذا المجال حوالي ١٠ قوانين، بما فيها القوانين التالية: النسخة الجديدة لقانون الإدارة الذاتية للمواطنين، وقانون الشفافية في عمل هيئات الدولة والحكومة، وقانون الشراكة الاجتماعية، وأحكام قانونية أخرى لوضع المعايير. وقد أعطت هذه القوانين المجتمع المدني دوراً أكبر في معالجة أهم قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وأدت إلى زيادة مشاركة الجمهور وتحسين توازن المصالح في المجتمع.

٤٣- وحدد مرسوم رئاسي صدر في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تحسين مؤسسة "المحلة" المهام التي تواجهها حالياً "المحلات" في تثقيف الشباب، ودعم الفئات الضعيفة اجتماعياً، ومنع الجريمة، وتدعيم احترام الجمهور للقانون. وأنشأ مرسوم رئاسي صدر في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ لتحسين فعالية سياسات الدولة المتعلقة بالشباب ودعم اتحاد الشباب في أوزبكستان منظمةً جديدة للشباب هي اتحاد الشباب في أوزبكستان، التي كُلفت بمهمة زيادة مشاركة الشباب في جميع مجالات المجتمع. ولدعم تطوير الحركة الشبابية، اعتمدت دائرة لسياسات الشباب تابعة لمكتب الرئيس برنامج تدابير شاملة وأُنشئت على الصعيدين الوطني والمحلي مجالس مشتركة بين الإدارات معنية بالشباب لرصد الحالة في هذا المجال.

D8 - الحق في الخصوصية والزواج والحياة الأسرية

٤٤- أولي تقليدياً قدر كبير من الاهتمام في أوزبكستان لحماية الأسرة وحقوق ومصالح الأطفال والشباب والنساء والمسنين. وقد أُدرجت المادتان ١٤٦ و ١٤١ في قانون المسؤولية الإدارية والقانون الجنائي تحت عنوان "انتهاك الخصوصية"، وتم بذلك تجريم جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة لأي شخص، دون موافقته، إن كانت تتضمن أسراراً شخصية أو أسرية.

٤٥- ولا يجوز بحث أو حجز أو تفتيش المنازل أو غيرها من الأماكن أو الأراضي التي يشغلها شخص من الأشخاص كما لا يجوز حجز ومصادرة المراسلات البريدية والبرقية أو استخراجها من مرافق الاتصالات ومراقبة المكالمات الهاتفية أو غيرها من وسائل الاتصالات إلا في الحالات ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية. وتحظر الأحكام إفشاء الأسرار الطبية أو التجارية والمراسلات الخاصة أو عقود الموتقين أو أي معلومات أخرى يمكن أن تسبب ضرراً معنوياً أو مادياً للمواطنين.

٤٦- وبموافقة الأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين المعنين، يجوز للمؤسسات التي تضطلع بعمل الشرطة أن تستخدم أماكن العمل والمباني السكنية ووسائل النقل والممتلكات الأخرى لإجراء تسجيلات فيديو أو صوتية ولتسجيل أفلام والتقاط صور لا تشكل خطراً على حياة الأشخاص أو صحتهم. وهي ملزمة بالألا تفشي، دون موافقة المواطنين المعنين، معلومات عن حياتهم الخاصة أو معلومات تمس شرفهم وكرامتهم.

D25 - حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٤٧- اتخذت تدابير إضافية لمكافحة التعذيب بتحسين تشريعات البلد وإنفاذ قوانينه. وتواصل التشريعات الأخيرة الجهود الرامية إلى حظر التعذيب. وعزز قانون وكالات الشؤون الداخلية حظر التعذيب والعنف وغيرهما من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة ومنع الأفعال التي تنطوي على تعمد إحاق الألم أو المعاناة البدنية أو العقلية بالمواطنين؛ ويتضمن قانون تنفيذ أحكام الاحتجاز الإداري المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أحكاماً تهدف إلى منع تعذيب الأشخاص الموجودين قيد الاحتجاز الإداري والقضاء عليه. وسيضمن مشروع القانون المتعلق بحالات الطوارئ استحالة تعليق المادة ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في حالات الطوارئ.

٤٨- وبموجب مرسوم رئاسي مؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بشأن تدابير إضافية لتعزيز ضمانات حقوق المواطنين وحرياتهم خلال التحقيقات القضائية، لا تُقبل كأدلة في القضايا الجنائية المعلومات المحصل عليها من خلال انتهاكات للقوانين الإجرائية، بما في ذلك استخدام التعذيب. وقد أعلن رئيس جمهورية أوزبكستان بصورة قاطعة أن استخدام التعذيب أو الإكراه النفسي أو البدني أو غير ذلك من أشكال العنف ضد الأشخاص المحتجزين أو الخاضعين للملاحقة الجنائية لن يُسمح به في أوزبكستان. وفي رسالة مقدمة إلى البرلمان الوطني في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلن الرئيس مرة أخرى أن الموظفين الذين يرتكبون هذه الأعمال والأشخاص الذين ينفذونها "تحت الأوامر" يجب أن يُحاكموا.

D26 - ظروف الاحتجاز

٤٩- تواصلت الجهود المبذولة من أجل ضمان كامل الحقوق والمصالح للأشخاص المحتجزين في مرافق الاحتجاز قبل المحاكمة وفي المؤسسات العقابية. ففي فترة الـ ١٥ عاماً الماضية، انخفض عدد النزلاء في أماكن سلب الحرية إلى نصف ما كان عليه. ويبلغ معدل السجن حالياً ١٣٣ سجيناً لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. ويبلغ متوسط معدل شغل السجون ٨٠ في المائة ولا يتجاوز في بعض المرافق ٣٠ في المائة. ويقل المعدل في المؤسسة الوحيدة الخاصة بالجائحين الأحداث في البلد عن ١٠ في المائة. ومنح قانون عفو أقره مجلس الشيوخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ عفواً عن الملاحقة أو العقاب لما يزيد على ١٥ ٥٠٠ شخص، وأفرج عن أكثر من ٢ ٨٠٠ شخص من أماكن سلب الحرية. وبموجب عفو رئاسي، ألغيت الأحكام الصادرة بحق ٢ ٧٠٠ شخص، بمن فيهم أكثر من ٩٠٠ شخص أطلق سراحهم من أماكن سلب الحرية.

٥٠- وأدخل قانون صدر في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧ مجموعة من التعديلات على قانون إنفاذ العقوبات لتعزيز الضمانات من أجل حماية حقوق الأشخاص المدانين بشكل فعال. ويتمتع المدانون، على وجه الخصوص، بالحقوق التالية: الحصول على المعلومات الخاصة بالإجراءات والظروف المتعلقة بقضاء عقوبتهم والمعلومات الخاصة بحقوقهم وواجباتهم؛ وتقديم المقترحات والبيانات والشكاوى بلغتهم الأصلية أو بلغة أخرى إلى إدارة السجن أو إلى الهيئة المسؤولة عن إنفاذ الحكم؛ والحصول على العناية الطبية للمرضى الخارجيين والداخليين. وقد اعتمد برنامج لتحسين نظام الإصلاحات الجنائية في البلد في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. ويدعو هذا البرنامج إلى إنشاء آليات إضافية لحماية حقوق المدانين.

D27 - حظر الرق والاتجار بالبشر

٥١- في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧، اعتمدت اللجنة الوطنية المشتركة بين الإدارات لمكافحة الاتجار بالبشر، وهي هيئة تابعة لوزارة الداخلية، برنامج عمل لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويفعل البرنامج قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص والمادة ١٣٥ من القانون الجنائي المعنونة "الاتجار بالبشر". ويولى اهتمام خاص للحماية القانونية لضحايا الاتجار وإعادة تأهيلهم من الناحية النفسية والطبية والمهنية، بما في ذلك توظيفهم وغير ذلك من أنواع الحماية الاجتماعية. وقدم المركز الوطني لإعادة التأهيل التابع لوزارة العمالة وعلاقات العمل المساعدة إلى ما مجموعه ١٨٤ ١ ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ (إلى ٥٠٣ ضحايا و ٤٦٠ و ٢٢١ ضحية على التوالي). وفي عام ٢٠١٧، تم توظيف ١٢٧ ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر وأكثر من ١١٧ ٠٠٠ عائد من بلدان أخرى؛ وخضع لفحوص طبية حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ عائد من بلدان أخرى، بما في ذلك ٣٤٦ ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر، وجرى تنظيم أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ حدث من أحداث التوعية شارك فيها نحو ١,٥ مليون مواطن.

٥٢- ومنع المواطنين من مغادرة البلد بحثاً عن عمالة غير قانونية في بلدان أخرى، تقوم وزارة العمل بأنشطة للمساعدة على توظيف مواطني البلد في الخارج. ويقدم مركز التكييف والتدريب قبل الخروج ووكالة الهجرة للعمل في الخارج التابعة للوزارة المشورة للمواطنين الذين يغادرون أوزبكستان للعمل في بلدان أخرى بشأن تشريعات العمل والهجرة والجمارك في البلدان المستقبلية. وتقدم المنظمات غير الحكومية قدرًا كبيراً من المساعدة في منع الاتجار بالبشر وفي التعرف على ضحايا الاتجار ومرتكبي هذه الجريمة. وقد كانت منظمة إستيكبولي أفلود غير الحكومية، واللجنة النسائية نشيطتين في تقديم المساعدة إلى ضحايا الاتجار بالبشر. وهما تقدمان المعلومات والخدمات الاستشارية إلى الأشخاص الذين يسافرون إلى بلدان أخرى، وتساعدان في عودة ضحايا الاتجار بالبشر، وتعتنيان بالأمر المتصلة بإعادة تأهيلهم.

D29 - العنف العائلي

٥٣- كان منع الاعتداءات على السلامة الشخصية للمواطنين وعلى حياتهم وصحتهم محور اهتمام. وقد عدّل قانون اعتُمد في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٥ العقوبات المنطبقة بموجب المادة ١٢١(٢) من القانون الجنائي، التي تتناول إكراه المرأة على إقامة علاقات جنسية، بعقوبة سلب الحرية لمدة تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات، وأضيفت إلى القانون الجنائي المواد ١٣٠^(١) و ١٣٣ و ١٣٨، التي تتناول، على التوالي، إعداد المواد التي تدعو إلى مذهب العنف أو القسوة وتقديم هذه المواد ونشرها وعرض إعلانات عنها وتقديم عروض إيضاحية عنها؛ واسترجاع الأعضاء والأنسجة البشرية؛ وسلب الحرية بوسائل عنيفة وغير قانونية.

٥٤- وقد وضعت أكاديمية وزارة الداخلية مشروع قانون لمنع العنف العائلي. ويعرّف القانون مفهوم العنف العائلي (العنف الاقتصادي والبدني والنفسي والجنسي) وضحايا العنف ويحدد تدابير وقائية عامة وفردية لتجنب أخطر عواقب العنف العائلي. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، اعتمدت اللجنة المشتركة بين الإدارات لمكافحة الجريمة ومنع الجرائم اعتمدت مجموعة من التدابير لمنع العنف العائلي في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وتنص المجموعة على تدابير لدراسة الأسباب والظروف التي تؤدي إلى العنف العائلي.

٥٥ - وتوجد في المناطق ٩ مراكز للدعم الاجتماعي والقانوني و ١٧٠ مركزاً استشارياً للمرأة تعمل كمنظمات غير حكومية وتقدم الخدمات العامة. وتقدم هذه المراكز الدعم الاجتماعي والنفسي والقانوني والمساعدة لتوظيف النساء اللواتي يعشن في ظروف صعبة.

D33 - الاعتقال والاحتجاز التعسفيان

٥٦ - عُزِّزت إلى حد كبير الرقابة على تبرير ومشروعية الإجراءات التي تتخذها الوكالات المعنية بالشؤون الداخلية في تقييد حقوق المواطنين في الحرية والأمن الشخصي. واعتمد في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ مرسوم رئاسي بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز كبير لفعالية عمل أجهزة الشؤون الداخلية وإعطائها قدراً أكبر من المسؤولية لضمان النظام العام وتوفير حماية كافية لحقوق المواطنين وحررياتهم ومصالحهم المشروعة. واعتمد في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ قرار رئاسي بشأن تدابير تهدف إلى تحسين جذري لعمل هيئات الشؤون الداخلية في التحقيقات الجنائية. وأنشئت في وزارة الداخلية إدارة للتعامل مع الشكاوى المقدمة من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين والمسائل الإجرائية؛ وقسم للدفاع عن حقوق الإنسان والعلاقات مع المنظمات الدولية؛ واللجنة الوطنية المشتركة بين الإدارات لمكافحة الجريمة ومنع الجرائم. وعُيِّن يوم الخميس من كل أسبوع يوماً لمنع الجريمة في هيئات الشؤون الداخلية، مع تسليط الضوء على استقبال الجمهور، والاجتماع بالسكان، ومناقشة سيادة القانون في البلد، بسبل منها استخدام وسائل الإعلام.

٥٧ - وتحتفظ مراكز الشرطة التابعة للوزارة بسجلات للأشخاص الذين يُؤتى بهم إلى هيئات الشؤون الداخلية، مما يتيح مساءلة صارمة. ويجرى مرتين في اليوم على الأقل رصد للتأكد من ملء وتجهيز الوثائق المناسبة بشكل صحيح وضمان الامتثال لشرعية احتجاز من يؤتى بهم إلى مراكز الشرطة. وقد زُوِّدت هيئات التحقيق بمعدات محسنة ليسجلوا بالفيديو أعمال التحقيق التي يضطلعون بها. وزُكِّبت كاميرات مراقبة بالفيديو في زرنانات الشرطة ووحدات الحبس الاحتياطي في السجون.

٥٨ - وتنص المادة ٣٨١^(٧) من قانون الإجراءات الجنائية على أن فترة التحقيق الأولي يجب ألا تتجاوز شهراً واحداً اعتباراً من بدء الإجراءات الجنائية. ووفقاً للمادة ٣٥١ من قانون الإجراءات الجنائية، يجب استكمال التحقيقات السابقة للمحاكمة في غضون ثلاثة أشهر من بدء الإجراءات الجنائية. ويمكن لوكيل النيابة أن يمدد فترة التحقيق الأولي لمدة تصل إلى ٢٠ يوماً كما يمكن أن يمدد التحقيق السابق للمحاكمة لمدة تصل إلى خمسة أشهر وكيال للنيابة في جمهورية قرقل باكستان أو وكيال للنيابة في إحدى الولايات أو مدينة طشقند أو وكيال نيابة من رتبة مماثلة. ويمكن للمدعي العام أو أحد نوابه أن يمدد تحقيقاً سابقاً للمحاكمة لمدة تصل إلى سبعة أشهر إضافية. وتنص المادة ٢٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الاحتجاز السابق للمحاكمة أو الإقامة الجبرية أثناء التحقيق في جريمة جنائية يجب ألا يتجاوز ثلاثة أشهر. وتنظر المحكمة في إمكانية التمديد بناءً على طلب من الجهات التالية: لفترة تصل إلى خمسة أشهر، من وكيال للنيابة في جمهورية كاراكالباكستان أو وكيال للنيابة في إحدى الولايات أو مدينة طشقند أو وكيال نيابة من رتبة مماثلة؛ أو لمدة تصل إلى سبعة أشهر، من المدعي العام أو أحد نوابه. ولا يسمح بمزيد من التمديدات. ويتحقق وكلاء النيابة كل ١٠ أيام من مشروعية احتجاز الأشخاص في مرافق الاحتجاز المؤقت ويفعلون ذلك مرة واحدة في الشهر في مراكز الحبس

الاحتياطي. ويتحققون بانتظام من الأوامر التي تصدرها إدارات المرافق ولهم الحق في الاحتجاج عليها في حال عدم امتثالها للقانون. ويحافظ مكتب المدعي العام على مركز مكالمات بخط ساخن (١٠٠٧) يعمل على مدار الساعة لتلقي الشكاوى.

D41 - حرية التنقل

٥٩- لتوفير ظروف أفضل للجمهور، والقضاء على البيروقراطية والفساد في عملية طلب الحصول على تأشيرة خروج، وتبسيط إجراءات مراقبة الحدود، نص مرسوم رئاسي مؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧ على بدء العمل بجوازات السفر البيومترية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ لمواطني أوزبكستان الذين يغادرون البلد، ولن تعود ثمة حاجة إلى طلب الحصول على ملصقات للإذن بالمغادرة (تأشيرات الخروج). وقد أُسندت مسؤولية التعامل مع طلبات المواطنين الخاصة بجوازات السفر البيومترية إلى هيئة جديدة مؤلفة من دائرة وثائق الهجرة والجنسية التابعة لوزارة الداخلية والإدارة القنصلية التابعة لوزارة الخارجية. ويجري حالياً إعداد صيغة جديدة من اللوائح المتعلقة بنظام جوازات السفر والقواعد الخاصة بالمواطنين الذين يغادرون البلد.

٦٠- وعُدل قانون الجنسية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ واعتمد في ٧ آذار/مارس ٢٠١٧ مرسوم رئاسي يعدل لوائح استعراض المسائل المتعلقة بالجنسية الأوزبكية. ووفقاً لهذه الأحكام، يمكن فقدان الجنسية في الحالات التالية: عند وجود أدلة موثوقة على أن مواطناً دخل الخدمة العسكرية في دولة أجنبية أو في جهازها الأمني أو شرطتها أو قضائها أو غير ذلك من الهيئات التنفيذية أو الإدارية لتلك الدولة؛ أو إذا تسبب شخص في ضرر كبير لمصالح المجتمع والدولة بالانخراط في أنشطة لصالح دولة أجنبية أو بارتكاب جرائم ضد السلام والأمن.

D42 - حرية الفكر والوجدان والدين

٦١- تضم أوزبكستان ٢ ٢٤٢ منظمة دينية من مختلف المعتقدات. وقد نُشر أكثر من ٢٠٠ ١ كتاب عن مواضيع إسلامية وبلغ عدد النسخ الموزعة من صحيفتي "إسلام نوري" و"سلوفو جيزني" ومجلتي "الهداية" و"فوستوك سفيشي" ٢٨ ٠٠٠ و ١ ٥٠٠ و ٨٧ ٠٠٠ و ١ ٠٠٠ نسخة على التوالي. وترجمت جمعية الكتاب المقدس الأوزبكية الكتاب المقدس إلى اللغة الأوزبكية. واستوردت أبرشية طشقند ما مجموعه ٦٤٠ ٨١ نسخة من الكتب الدينية، تحت ٣١٨ عنواناً. وفي عام ٢٠١٧، استوردت ٣٣٢ عنواناً، حيث بلغ مجموع النسخ ١٠ ٠٥٣ نسخة.

٦٢- ويضم البلد ١٣ مدرسة دينية، منها ١١ مدرسة مسلمة ومدرستان مسيحيان. وتشمل هذه المدارس أربعة في مستوى التعليم العالي هي: جامعة طشقند الإسلامية؛ ومدرسة مير عرب للتعليم العالي (في بخارى)؛ ومعهد اللاهوت الأرثوذكسي في طشقند؛ ومعهد اللاهوت البروتستانتي في طشقند. وفي عام ٢٠١٧، صدر مرسوم رئاسي لإنشاء مركز الإمام الترمذي للبحوث الدولية ومركز الإمام البخاري للبحث العلمي الدولي في إطار مجلس الوزراء. وفي ٢٠١٧ أيضاً، أنشئ مركز الحضارة الإسلامية والأكاديمية الإسلامية وبدأت صياغة قرار للأمم المتحدة تحت عنوان "التنوير والتسامح الديني" قدمه رئيس أوزبكستان في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وتقام بانتظام أنشطة للإعلام والتوعية بأهمية منع التمييز العنصري وضمان الانسجام بين الأعراق والأديان.

D43 - حرية الرأي والتعبير

٦٣- في إطار الجهود الرامية إلى ضمان حق الإنسان في حرية الرأي والتعبير، أُدخِلت تعديلات على الصيغة الجديدة من قانون وسائط الإعلام وقانون تكنولوجيا المعلومات وقانون حماية الأنشطة المهنية للصحفيين واعتمد قانون الشفافية في عمل هيئات الدولة والحكومة. وتوفر هذه القوانين ضمانات للوصول بحرية إلى المعلومات وتضع الأساس لنظام شامل من أجل حماية الأنشطة المهنية للصحفيين.

٦٤- وقد بلغ عدد منافذ وسائط الإعلام الإلكترونية ٤٩٩ منفذاً، منها ٣٩٥ موقعاً شبيكياً و ١٠٠ محطة تلفزيونية أو إذاعية وأربع وكالات أنباء. وبلغ عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت ١٤,٧ مليون شخص. ويضم البلد ٦٩٣ صحيفة (٣٢٦ منها ذات ملكية عامة و ٣٦٧ ذات ملكية خاصة) و ٣٣٠ مجلة (١٤٢ منها ذات ملكية عامة و ١٨٨ ذات ملكية خاصة) و ١٣١ دار نشر، و ٤ وكالات أنباء، و ٦٨ محطة تلفزيونية (٣٤ منها ذات ملكية عامة و ٣٤ ذات ملكية خاصة)، و ٣٧ محطة إذاعية (٥ منها ذات ملكية عامة و ٣٢ ذات ملكية خاصة).

٦٥- وساعد تطوير تكنولوجيات المعلومات، مع تنفيذ قانون الحكومة الإلكترونية، والبوابة الوحيدة للخدمات العامة التفاعلية، ومركز تجهيز البيانات، والشبكة المشتركة بين الإدارات لنقل البيانات، على إتاحة توسيع نطاق التغطية من جانب البوابات الإخبارية على الإنترنت في البلد. وقد بدأت المحطات التلفزيونية والإذاعية الوطنية تعد برامج من نوع المناقشات التي يشارك فيها الجمهور مشاركة نشيطة. وينظم نادي الصحافة الدولي، الذي أنشئ في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، مناقشات مواضيعية بشأن الأحداث والإصلاحات الجارية في أوزبكستان وهو يحظى بشعبية كبيرة لدى جمهور المشاهدين. ويوفر برنامج "أهبروت-٢٤"، وهو برنامج تلفزيوني، إمكانية الوصول إلى وسائط تفاعلية على مدار الساعة. ولزيادة تعزيز استقلال وسائط الإعلام، هناك خطط لاعتماد قوانين تتناول قاعدتها الاقتصادية ودعم الدولة لوسائط الإعلام والبت التلفزيوني والإذاعي. ومن المزمع تطبيق مجموعة من البرامج الحكومية لدعم مشاريع وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية ذات التأثير الكبير على المجتمع وتدريب الصحفيين المحترفين وإنشاء جامعة للصحافة ووسائط الإعلام.

D45 - حرية تكوين الجمعيات

٦٦- اتُّخذت خطوات هامة لتحرير التشريعات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية. وأزيلت الحواجز المصطنعة التي تعوق عملها، مما يعزز التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني في معالجة المشاكل الهامة. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، حُقِّضت رسوم التسجيل الحكومي للمنظمات غير الحكومية بخمس مرات وحُقِّضت رسوم تسجيل شاراتها بمرتين ونصف؛ وأُلغيت الضرائب المتعلقة بتسجيل فروعها وتُفرض على تسجيل المنظمات غير الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة والمحاربين القدامى والنساء والأطفال ضريبة تعادل ٥٠ في المائة من المعدل العادي. والمنظمات غير الحكومية معفاة من ١٠ أنواع من الضرائب وغيرها من المدفوعات الإلزامية (بما في ذلك الضرائب على الأرباح والضرائب على الممتلكات وعلى القيمة المضافة).

٦٧- ولا يجوز حل المنظمات غير الحكومية أو حظرها أو تقييد أنشطتها إلا على أساس قرارات قضائية، ولا يمكن فضها إلا بقرار من أعلى سلطة للقرارات فيها أو بقرار قضائي. ويجب أن يصدر هذا القرار وفقاً للقواعد المتعلقة بحل المنظمات غير الحكومية التي وافق عليها القرار الذي اعتمده مجلس الوزراء في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٦٨- وبموجب القواعد الجديدة، يجب أن تتخذ الهيئة القضائية التي تتلقى الوثائق اللازمة للتسجيل الرسمي لمنظمة غير حكومية قراراً بشأن تسجيلها في غضون شهر واحد من تاريخ تقديم الطلب. ويجب أن تقدم رداً خطياً لمؤسسي المنظمة في غضون ثلاثة أيام لإبلاغهم بسبب رفض التسجيل. ولا يشكل الرفض عقبة أمام تقديم الوثائق لاحقاً. ويمكن الطعن في قرار رفض التسجيل أمام المحكمة. وتُنظّم هذه القواعد اللوائح المعتمدة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤.

٦٩- وفي السنوات التسع الماضية، خصص الصندوق العام لدعم المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني واللجنة البرلمانية العاملة في هذا الميدان أكثر من ٦٠ مليار سوم لهذه الهيئات في شكل إعانات ومنح وعقود خدمات اجتماعية. وفي السنوات الأربع الماضية، زاد مبلغ التمويل ثلاثة أضعاف.

٧٠- ووضع قانون الشراكة الاجتماعية المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ أسس العلاقات القانونية ومبادئ المشاركة والتعاون بين الوكالات الحكومية والمجتمع المدني. وفي عام ٢٠١٧، عُدّل القانون لينص على مشاركة المنظمات غير الحكومية في شراكة اجتماعية لمكافحة الفساد. وهناك خطط لتعزيز الضمانات القانونية في مجال الإدارة العامة باعتماد قوانين بشأن الرقابة العامة والتعاون بين القطاعين العام والخاص والخدمة العامة.

D51 - إقامة العدل والمحكمة العادلة

٧١- اتخذت في السنوات الأخيرة خطوات كبيرة من أجل تعزيز استقلال السلطة القضائية. وتم تعزيز ضمانات حماية حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل وتحسين منظومة المحاكم ووكالات إنفاذ القانون، بما في ذلك هيئات النيابة العامة والشؤون الداخلية والمؤسسات الإصلاحية. وأنشئ مجلس القضاء الأعلى لجمهورية أوزبكستان على أساس مرسوم رئاسي صادر في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٧. وقد أُسندت إليه مهمة تنظيم الجهاز القضائي عن طريق تنظيم عمليات تنافسية لاختيار المرشحين لهيئة القضاة، وعمليات تعيين القضاة، وتقديم التوصيات بشأن الوظائف القضائية العليا. وكُلِّف أيضاً باعتماد تدابير لمنع انتهاك حرمة القضاة والتدخل في عملهم في مجال إقامة العدل.

٧٢- واعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أُدمجت المحكمة العليا والمحكمة الاقتصادية العليا، وأنشئت هيئة قضائية عليا واحدة تشمل الإجراءات المدنية والجنائية والإدارية والاقتصادية هي المحكمة العليا لأوزبكستان؛ وأنشئت محاكم إدارية، وحُوِّلت المحاكم التجارية في جمهورية قرقل باكستان والولايات ومدينة طشقند إلى محاكم اقتصادية. وأنشئت إدارة لخدمات المحاكم في إطار المحكمة العليا لتنظيم الدعم اللوجستي والمالي للمحاكم.

٧٣- وعززت الرقابة القضائية لهيئات التحقيق السابق للمحاكمة وعُدّل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية: أُلغيت من المادة ٤٣ من القانون الجنائي عقوبات من قبيل الاحتجاز، وأُدْرَج في المادة ١٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية حق المحكمة في مراجعة تعليق المراسلات البريدية والبرقية. وتنص المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن الحبس الاحتياطي لدى الشرطة يجب ألا يتجاوز ٤٨ ساعة من لحظة تسليم الشخص المعتقل إلى هيئة من هيئات الشؤون الداخلية أو وكالة أخرى لإنفاذ القانون، وتنص المادة ١٤١٥ من قانون الإجراءات الجنائية على قواعد جديدة يمكن للمحكمة بموجبها التخلي مباشرة عن تحقيق أولي غير كامل أو قضية تتضمن انتهاكات موضوعية للقانون دون إحالة القضية الجنائية لمزيد من التحقيقات.

E1 - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - تدابير التنفيذ العامة

E21 و 22 و 25 - الحق في مستوى معيشي لائق وفي الغذاء والحماية من الفقر

٧٤- تنص المراسيم الرئاسية كل سنة على زيادات في الأجور والمنح والمعاشات والاستحقاقات، مما يحقق زيادة كبيرة في مستويات دخل المواطنين. وقد ضمنت التغييرات الهيكلية الإيجابية والتوسع الاقتصادي وبرامج العمالة معدل نمو بلغ ١١٣,٥ في المائة في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي الحقيقي. وفي إطار برنامج تنمية قطاع الخدمات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، أنشئ حوالي ٦٠٠ ١٤ صنف جديد في قطاع الخدمات، وأُدخلت ١٩٤ مجموعة من الخدمات النموذجية الجديدة، وأنشئ ٦٣٢ ١ مركزاً جديداً من مراكز الاتصالات المتنقلة، وتم تحسين خدمات النقل العام بإضافة ٦٣ وصلة جديدة لنقل الركاب و ٥٤ فندقاً جديداً في المناطق.

٧٥- وأعطى مرسوم رئاسي صادر في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الكيانات القانونية الحق في الحصول على العملات الأجنبية في المصارف كما أعطى الأشخاص الطبيعيين الحق في حرية تبادل العملات الأجنبية دون قيود، اعتباراً من ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وألغى المرسوم أيضاً شرطاً يقضي بأن يبيع المصدرون عائداتهم من النقد الأجنبي.

٧٦- وقد صدرت قرارات رئاسية وحكومية في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ من أجل تحسين سياسات التغذية الصحية، وضمان الإدارة الفعالة للصناعات الغذائية، وتنفيذ التدابير المنصوص عليها في قانون منع نقص المغذيات الدقيقة. ويجري حالياً اتخاذ خطوات من أجل تنفيذ إطار سياساتي ومجموعة من التدابير لتوفير التغذية الصحية في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. والهدف من ذلك منع انتشار الأمراض المتصلة بسوء التغذية والحد منها وتحسين الحصص الغذائية المقدمة في مؤسسات رعاية الأطفال والمدارس والمرافق الطبية. واعتمد قانون بشأن الرعاية الصحية والوقاية من الأوبئة، يعزز الأحكام والشروط المتعلقة بحماية سلامة الأغذية والمنطقة على إنتاج المواد والمنتجات الغذائية وعلى نقلها وتخزينها وبيعها.

٧٧- وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمد قرار رئاسي بشأن تدابير إضافية لدعم الفئات السكانية الفقيرة. ويدعو هذا القرار إلى وضع برامج محلية ومحددة الأهداف من أجل تقديم الدعم الاجتماعي إلى هذه الفئات في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، تشمل ما يلي: منح قروض

صغيرة بأسعار فائدة مناسبة لمن يعملون لحسابهم الخاص من أجل شراء أدوات ومعدات؛ وتقديم منح غير قابلة للاسترداد إلى الأسر ذات الدخل المنخفض من أجل شراء مسكن أو إصلاحه وشراء أجهزة منزلية أو دفع نفقات الخدمات الطبية؛ وزيادة مخصصات الميزانية لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض والتي لديها أطفال دون الرابعة عشرة من العمر في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨؛ وتقديم المساعدة المادية لهذه الأسر، مع مضاعفة عدد المستفيدين منها.

٧٨- وفي إطار ميزانية الدولة لعام ٢٠١٨، حُصِّص مبلغ ٢٣٠,٣ بليون سوم للأشغال السكنية والبلدية؛ وخصِّص مبلغ ٨١٥ بليون سوم (أي ثلاثة أضعاف المبلغ المرصود في عام ٢٠١٧) لتوفير المعدات في مؤسسات التعليم ما قبل الابتدائي، واعتمد مبلغ ٥٥٩,١ بليون سوم لتجهيز ٤٨ مؤسسة للتعليم العالي، ورُصد مبلغ ٨٠٣,٦ بليون سوم لإعادة بناء ٢٣٦ مرفقاً طبيّاً.

٧٩- ويجري اتخاذ خطوات لإعمال حقوق المواطنين المتعلقة بالمشاركة في الحياة الثقافية وفي أنشطة التربية البدنية والأنشطة الرياضية. وتشمل الجهود الرامية إلى تطوير الثقافة والرياضة وتحسين السياسة العامة بشكل جذري في هذا المجال ما يلي: إنشاء وزارة الثقافة واللجنة الحكومية للتربية البدنية والرياضة وتحديد مهامهما وهياكلهما الجديدة وإنشاء صندوق لتطوير الثقافة والفنون بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧؛ وإقرار برنامج لمواصلة تطوير مجالي الثقافة والفن وإدخال تحسينات عليهما في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ بموجب قرار رئاسي مؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧؛ واعتماد تدابير لتحسين عمل المتاحف والمسارح وتحسين التربية الجمالية للشباب؛ وإقرار برنامج لمواصلة تحسين التربية البدنية والرياضة والطب الرياضي وتحسين استخدام المرافق الرياضية القائمة وبناء أخرى جديدة بموجب قرار رئاسي مؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

E31 - الحق في العمل

٨٠- أُدخلت تحسينات على التنظيم القانوني للعماله وعلاقات العمل في أوزبكستان. وعُرفت المفاهيم التالية في قانون العمل وقانون العمالة: "العاطلون عن العمل"، و"العمل المناسب للعاطلين عن العمل"، و"العمل غير المناسب للعاطلين عن العمل"، و"العاملون". ووُضعت قائمة بالأشخاص الذين يستفيدون من ضمانات إضافية للتوظيف، بمن فيهم ضحايا الاتجار بالبشر، والأشخاص الذين يطلق سراحهم من أماكن سلب الحرية، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص المقربون من سن التقاعد. وتنجم عن رفض توظيف هؤلاء الأشخاص مسؤولية قانونية. وقد وُضعت ضمانات إضافية للتوظيف في بلدان أخرى أيضاً، كما وُضع نظام من أجل مراقبة مدى تنفيذ البرامج السنوية لإيجاد فرص العمل ومن أجل تطوير البرامج المحلية.

٨١- وبموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أُتخذت تدابير لتحسين السلامة والصحة المهنية في الشركات والمؤسسات. وأنشأ قرار رئاسي صادر في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧ اتحاداً لدعم العمل في المنزل مع منح قروض ودعم للأشخاص العاملين في المنزل. وبموجب القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٧ و ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أنشئ سجل إلكتروني مركزي واحد لاشتراكات التأمين

الفردية التي يدفعها المواطنون. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، جرت عملية انتقالية إلى نظام إلكتروني خاص بتوثيق سجلات خدمة التوظيف. وأنشئ مركز وطني لتعلم أساسيات تنظيم المشاريع بتمويل من الدولة، واعتمدت لوائح بشأن إجراءات قبول وتدريب الأشخاص العاطلين عن العمل، أو غير العاملين لحسابهم الخاص، في مراكز التدريب المهني الإقليمية.

٨٢- وأجري تغيير على وزارة العمل لتصبح وزارة العمالة وعلاقات العمل، مع التركيز على تطوير برامج التوظيف المحلية والقطاعية وعلى استخدام طلبات الشراء الحكومية من أجل توليد فرص العمل وتحديد حصص لتوظيف الفئات الضعيفة اجتماعياً. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، حُفِضت معدلات ضريبة الدخل على استحقاقات العزب الاجتماعية بنسبة ٥٠ في المائة لصالح خريجي المدارس الثانوية المتخصصة أو مؤسسات التعليم العالي خلال السنة الأولى من عملهم، وبنسبة ٢٥ في المائة في السنة الثانية والثالثة من عملهم، ويستثنى من ذلك الأشخاص العاملون في المؤسسات الممولة من الدولة. وأنشئ نظام إلكتروني لسجلات العمل، ومُنحت المنظمات غير الحكومية الحق في تقديم خدمات التوظيف المدفوعة الأجر داخل البلد وفي بلدان أخرى على أساس تراخيص، وأنشئ صندوق للأشغال العامة في وزارة العمالة.

٨٣- ولتهيئة ظروف مواتية لأصحاب المشاريع والأعمال التجارية وإنشاء نظام للدفاع عن حقوقهم، اعتمد أكثر من ١ ٢٠٠ نص تشريعي، بما في ذلك ١٥٦ قانوناً و١٣٨ مرسوماً وقراراً رئاسياً و٢٨٠ قراراً لمجلس الوزراء. وبدأ الأخذ بمبدأ يولي أصحاب المشاريع الأولوية في معاملاتهم مع الوكالات الحكومية والوكالات المعنية بإنفاذ القانون والرقابة.

٨٤- وفي عام ٢٠١٧، أنشئت ٣٣٦ ٠٠٠ وظيفة جديدة. وتيسر إيجاد فرص العمل بفضل السياسات الحكومية الداعمة لتنظيم المشاريع. وأقر برنامج يتضمن تدابير شاملة من أجل تسريع وتيرة تنظيم المشاريع، وضمان الحماية الكاملة للملكية الخاصة، وتحسين مناخ الأعمال التجارية في أوزبكستان.

E41 - الحق في الصحة

٨٥- أدخلت تحسينات على النظام الحكومي لإدارة قطاع الصحة. وبدأ العمل باللوائح الطبية والصحية الدولية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية من أجل التصدي لانتشار الأمراض على الصعيد العالمي. وبموجب قرار رئاسي مؤرخ ٢٤ فبراير/شباط ٢٠١٦، أنشئت إدارة المساعدة الطبية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة داخل وزارة الصحة. وتقدم هذه الإدارة خدمات للأطفال ذوي الإعاقة، والمحاربين القدامى، والأعضاء السابقين في الجيش، وكبار السن الذين يعيشون بمفردهم. وبموجب قراراتين صادرتين عن مجلس الوزراء في ١٢ و١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمد نظام أساسي جديد لوزارة الصحة. وأُنشئت تدابير لتحسين نظام التدريب المستمر للموظفين الطبيين في المرافق الطبية الحكومية عن طريق إرسالهم إلى مؤسسات طبية وعلمية رائدة في بلدان أخرى، وجلب أخصائيين أجانب إلى أوزبكستان.

٨٦- وبموجب قرار رئاسي مؤرخ ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، حدّدت المهام الأساسية ومجالات العمل لخدمات الرعاية الصحية الخاصة. وأقرّت قائمة بمختلف أنواع الإجراءات الطبية التي لا يجوز هيينات الرعاية الصحية الخاصة أن تضطلع بها، إلى جانب برنامج لدعم تطوير الرعاية

الصحية الخاصة، حيث تُعفى مؤسسات الرعاية الصحية الخاصة، حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، من دفع أي ضرائب أو مساهمات إلزامية في مختلف صناديق الدولة. وعليها استخدام المبالغ التي توفرها نتيجة ذلك في شراء المعدات الحديثة وتوفير الرعاية الطبية المجانية لأفراد الفئات الضعيفة اجتماعياً.

٨٧- وبموجب قرار رئاسي مؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أدخلت تحسينات هامة على المساعدة الطبية المتخصصة، وزيدت فرص الوصول إلى الخدمات الطبية التي توفرها المراكز الصحية المتخصصة في المناطق الريفية. وغيّر الوضع القانوني للمراكز الصحية المتخصصة من شركات مساهمة إلى مؤسسات عامة تؤدي عملها كمؤسسات طبية رائدة في البلد ضمن مجالات تخصص كل منها. وأقرّ برنامج مواصلة تطوير الرعاية الصحية المتخصصة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٨٨- وتبذل جهود منتظمة في أوزبكستان من أجل تعزيز الصحة الإنجابية. وبموجب قرار رئاسي مؤرخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اعتمد برنامج حكومي للكشف المبكر عن الأمراض الخلقية والوراثية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢. وسيمكن هذا البرنامج من إجراء فحوص عامة بالموجات فوق الصوتية قبل الولادة، ومن ثم التقليل من عدد الأطفال الذين يولدون بعيوب خلقية. ويجري حالياً تنفيذ مرسوم رئاسي مؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ بشأن البرنامج الحكومي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ من أجل زيادة تحسين الصحة الإنجابية للسكان وحماية صحة الأمهات والأطفال والمراهقين.

E51 - الحق في التعليم

٨٩- يجري رفع جودة التعليم على جميع المستويات، وتنكب الدولة على تحسين إدارتها في هذا المجال. وقد اعتمد قرار رئاسي في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ بشأن تحسين أداء وزارة التعليم. واستعرضت هيكل الوزارة ومكاتبها الإقليمية والهيئات الخاضعة لولاية هذه المكاتب. وعملاً بقرار رئاسي مؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أُصلح نظام التعليم ما قبل الابتدائي. وأنشئت أنواع جديدة من مؤسسات التعليم ما قبل الابتدائي بناءً على شراكات بين القطاعين العام والخاص. ومُنحت هذه المؤسسات فرصاً أكبر للتواصل المباشر وإبرام العقود مع شركات القطاع الخاص التي توصل أغذية الأطفال، وأقرّت خريطة طريق لزيادة تطوير نظام التعليم ما قبل الابتدائي. وبموجب مرسوم رئاسي مؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أنشئت وزارة التعليم ما قبل الابتدائي ووزارة حكومية مناظرة في جمهورية قرقل باكستان.

٩٠- وبناءً على أمر رئاسي مؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧، أُتخذت تدابير لزيادة تحسين العملية التعليمية في المدارس الثانوية المتخصصة في العلوم من خلال القضاء على عدم الكفاءة، واعتمد برنامج يتضمن تدابير لدعم هذه المدارس التي تحضّر الطلاب لمرحلة التعليم العالي. وبموجب قرار رئاسي مؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، اعتمد برنامج للتنمية الشاملة للتعليم العالي خاص بالفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. ويشمل البرنامج تدابير لتعزيز القاعدة المادية والتقنية لمؤسسات التعليم العالي واستخدام أشكال جديدة من إعادة التدريب وتحسين مهارات أساتذة هذه المؤسسات. وقد أنشئت هيئة تفتيش حكومية لمراقبة جودة التعليم.

٩١- وحدد قرار رئاسي مؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧ مهام التعليم غير الحكومي وظروف ومبادئ تقديم مثل هذه الخدمات التعليمية والشروط التي ينبغي أن تستوفيها الكيانات القانونية المشاركة في مثل هذه الأنشطة. وقدمت لهذه الأنواع من المؤسسات التعليمية حوافز ضريبية وحوافز أخرى، إلى جانب الدعم الحكومي الشامل لأنشطتها.

F11-F14 - النهوض بالمرأة

٩٢- تُتخذ باستمرار تدابير لضمان حقوق المرأة وحمايتها بصورة أكثر فعالية. وقد أرسلت لجنة المرأة مقترحات بشأن إدخال تعديلات على قانون الأسرة إلى المجلس التشريعي، وتدعو فيها إلى تحديد نفس الحد الأدنى لسن الزواج للنساء والرجال. وخضع مشروع قانون بشأن ضمانات المساواة في الحقوق والفرص بين النساء والرجال لمراجعة قانونية إضافية، وصيغ مشروع قانون بشأن منع العنف العائلي. ويحدد قانون الأسرة الأسباب التي تسمح بخفض سن زواج الفتيات بسنة واحدة كحد أقصى؛ ومنها الحمل أو ولادة طفل أو الاعتراف بالفتاة القاصر على أنها تتمتع بكفاءة قانونية كاملة (تحرير قاصر). ولكي تكون هناك أحكام تنص على المسؤولية عن انتهاكات التشريعات المتعلقة بسن الزواج، أدخلت المادة ١٢٥ في القانون الجنائي والمادة ٢٤٧ في قانون المسؤولية الإدارية.

٩٣- ويولى اهتمام خاص للضمانات المتعلقة بحقوق المرأة في العمل: حيث عززت المادة ٦٨ من قانون العمل ضمانات توظيف الآباء والأمهات الذين يعيلون أسرهم بمفردهم، وأولئك الذين لديهم العديد من الأطفال دون سن الرابعة عشرة، وأولئك الذين لديهم أطفال ذوو إعاقة، وخريجي الكليات ومؤسسات التعليم العالي، بمن فيهم الفتيات، وضحايا الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء. وتعفي المادة ٨٤ من قانون العمل النساء الحوامل والنساء ذوات أطفال دون سن الثالثة وخريجي الكليات والمدارس المتخصصة في العلوم ومؤسسات التعليم من الفترات الاختبارية عند تعيينهم. ويحدد قرار مجلس الوزراء مؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إجراءات التفاعل بين الإدارات المحلية واتحاد الشباب ولجنة المرأة والوكالات التي تعالج مسائل العمل والعمالة لعامة الناس وللشباب وللنساء.

٩٤- ويتضمن قانون المسؤولية الإدارية معايير تحدد مسؤولية الوالدين وأولياء الأمر في حال منعهم الأطفال، بمن فيهم الفتيات، من الالتحاق بمؤسسات التعليم العام الإلزامي أو المدارس المهنية المتخصصة في المرحلة الثانوية. وقد أنشأت الإدارات المحلية لجاناً للعمل مع النساء ولجاناً للرقابة العامة، وعينت ٨٧٠٠ مستشار لتقديم المساعدة القانونية والنفسية وغيرها من أشكال المساعدة للنساء بما يشمل مساعدتهن في الحصول على فرصة عمل.

٩٥- ويُستكمل حالياً نظام لجمع الإحصاءات الجنسانية وتحليلها وتصنيفها من أجل رصد التقدم المحرز فيما يخص ضمان المساواة بين الجنسين في سياق تسعة أهداف استراتيجية. ويستخدم هذا النظام ١٧٦ مؤشراً بشأن الديموغرافية، والصحة، والتعليم، والعمالة، والحماية الاجتماعية، والحياة العامة والسياسية، وتنظيم المشاريع، وعوامل أخرى. وتنتشر الإحصاءات بانتظام في شكل خلاصات تحت عنوان "المرأة والرجل في أوزبكستان"، كما أنشئ قسم خاص بالإحصاءات الجنسانية (Gender.stat.uz) على الموقع الشبكي الرسمي للجنة الإحصائية الحكومية www.stat.uz. وأنشئ نظام لتدريب ممثلي الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على جمع وتحليل الإحصاءات الجنسانية بمشاركة خبراء دوليين.

٩٦- وبموجب قرار حكومي مؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧، أُقرَّ حكم جديد بشأن مسؤوليات نائب رئيس الوزراء ورئيس لجنة المرأة المسؤول الآن عن ضمان حماية حقوق المرأة ومصالحها وعن زيادة تأثيرها القانوني والسياسي في المجتمع. وقد اعتمدت خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بعد النظر في التقرير الوطني الخامس لأوزبكستان. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، اعتمد مرسوم رئاسي يهدف إلى تحسين أنشطة لجنة المرأة، وأقرَّ برنامج يتضمن تدابير شاملة لدعم المرأة وتعزيز مؤسسة الأسرة.

F31 - الأطفال: التعريف والمبادئ العامة والحماية

٩٧- اعتمد قانون الولاية القانونية والوصاية، وقانون سياسة الشباب، وقانون حماية الأطفال من المعلومات الضارة بصحتهم.

٩٨- ووفقاً لقانون سياسة الشباب، تشمل فئة الشباب الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٣٠ سنة، ويقع على عاتق الدولة التزام بتهيئة الظروف اللازمة لضمان الدعم الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص وحماية حقوقهم الشخصية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية حرياتهم ومصالحهم المشروعة. ويُعرّف قانون حماية الأطفال من المعلومات الضارة بصحتهم، المعتمد في عام ٢٠١٧، مفهوم الطفل كشخص دون سن الثامنة عشرة (أي قاصر). ويحدد المبادئ التوجيهية لحماية الأطفال من المواد الإعلامية والنفسية غير القانونية، ومن التلاعب، ومن نشر المعلومات التي يمكن أن تدفع بهم إلى التصرف على نحو معاد للمجتمع، وينص على منع الجرائم في هذا المجال. وقد اتخذت تدابير لحماية حقوق الأطفال المادية. فعلى سبيل المثال، أُدرجت أحكام في قانون الأسرة تحفز المدة التي يمكن فيها لشخص التهرب من دفع إعالة طفل قبل توجيه تهم جنائية إليه وإتاحة إمكانية دفع إعالة الطفل حتى يبلغ سن الرشد. وحُدِّدت مسؤولية الأشخاص الذين ينشرون مواد تدعو إلى العنف أو القسوة أو الذين ينتجون مواد إباحية تستخدم الأطفال، وكذلك أولئك الذين يمنعون الأطفال من تلقي التعليم الثانوي العام الإلزامي.

٩٩- ويحدد مرسوم رئاسي مؤرخ ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ واجبات الهيئات الحكومية المحلية في مجال تثقيف الشباب وحمايتهم من التهديدات الأيديولوجية. وأنشأ هذا المرسوم منصب نائب رئيس الحكومة المحلية المعني بشؤون الشباب، وأقر برنامجاً يتضمن تدابير شاملة من أجل زيادة تحسين أداء الحكومة المحلية، بما في ذلك في المجالات التالية: منع إهمال الأطفال؛ والأطفال والشباب الجانحون وحقوقهم؛ والرقابة العامة على جودة التعليم؛ والدعم الاجتماعي للأسر التي لديها العديد من الأطفال وللأسر ذات الدخل المنخفض.

١٠٠- وقد أنشئ منصب نائب وزير الداخلية المعني بشؤون الشباب ومناصب مناظرة لنواب رؤساء إدارات الشؤون الداخلية الإقليمية كجزء من الجهود المبذولة لمكافحة جرائم الأطفال والشباب. واتخذت تدابير لتعزيز مركز اللجان المشتركة بين الإدارات المعنية بشؤون الأحداث والتي تعمل مع هيئات السلطة التنفيذية.

F33 - الأطفال: الحماية من الاستغلال

١٠١- وفقاً للبرنامج القطري للعمل اللائق والاتفاقات المبرمة بين أوزبكستان والبنك الدولي، أجرى خبراء منظمة العمل الدولية رصدًا سنويًا لعمل الأطفال والعمل الجبري في قطاع جني القطن خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٧. وأظهر ذلك الرصد أن استخدام عمل الأطفال في جني القطن قد أنهى في البلد، شأنه شأن العمل الجبري. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، يوجد خط لطلب المساعدة (٦٠١-٢٠٠٠-٣٧١-٨) بالمفتشية الحكومية القانونية للعمل التابعة لوزارة العمل، وخدمات استشارية إلكترونية على الموقع الشبكي للوزارة (www.mehnat.uz). وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت خطط العمل التالية: خطة عمل لتحسين ظروف العمل والعمالة والحماية الاجتماعية للعمال الزراعيين في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨؛ وخطة عمل لتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن حظر العمل الجبري وعمل الأطفال التي أصبحت أوزبكستان طرفاً فيها، في عام ٢٠١٦؛ وخطة عمل بشأن التدابير العملية لمواصلة تعزيز التعاون مع منظمة العمل الدولية بشأن نتائج مشاركة وفد أوزبكستان في الدورة ١٠٥ لمؤتمر العمل الدولي.

١٠٢- وأكدت عمليات الرصد التي أجريت في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦ أن الحكومة تتخذ تدابير وقائية فعالة وتجري حملة توعية هامة لمنع استخدام عمل الأطفال والعمل الجبري أثناء موسم جني القطن. وأشار الخبراء الدوليون إلى ارتفاع مستوى الوعي بين الأطفال والسكان عموماً بحقوقهم، وإلى آلية تلقي التعليقات التي أنشأها اتحاد نقابات العمال ووزارة العمل من أجل تبادل المعلومات مع الجمهور ومعالجة أي شكاوى بشأن انتهاكات حقوق العمل المكفولة للمواطنين. كما أنشئ موقع لموارد آلية تلقي التعليقات وبدأ العمل به (www.fbm.uz).

١٠٣- وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، نُشر تقرير لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات المقدم إلى الدورة ١٠٦ لمؤتمر العمل الدولي. ورحبت هذه اللجنة بوفاء حكومة أوزبكستان والشركاء الاجتماعيين بالتزامهم. واعتمدت خطة بشأن مجموعة الإجراءات التي وضعها مجلس التنسيق المعني بعمل الأطفال في عام ٢٠١٧. وتدعو تلك الخطة إلى تطبيق برنامج العمل اللائق في أوزبكستان وخطة التدابير التقنية لتنفيذ توصيات لجنة خبراء منظمة العمل الدولية فيما يخص الامتثال لاتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥ ورقم ١٨٢. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وافق مجلس الشيوخ على مجموعة من التدابير لضمان حقوق العمل المكفولة للمواطنين وفقاً للتشريعات الوطنية ومعايير العمل الدولية.

١٠٤- ويرجى الاطلاع على قرار مجلس الشيوخ الذي أنشأ لجنة برلمانية لحماية حقوق العمل المكفولة للمواطنين (برئاسة س. أرتيكوف).

F34 - قضاء الأحداث

١٠٥- ينص القانون على إخضاع القصر لمعايير قانونية إنسانية ومتساهلة. ووفقاً للمادة ٨١ من القانون الجنائي، لا يخضع الأشخاص دون سن الثامنة عشرة الذين ارتكبوا جرائم إلا لثلاث فئات من العقوبات من أصل الفئات الثماني التي ينص عليها القانون: الغرامات أو العمل العقابي أو سلب الحرية. ولا يجوز تطبيق أي عقوبات إضافية عليهم. ولا يجوز فرض سلب الحرية الطويل

الأجل والسجن المؤبد على شخص بسبب جريمة ارتكبها وهو دون الثامنة عشرة من العمر. وبموجب المادة ٥٥ من القانون الجنائي، يعتبر كون مرتكب الجريمة قاصراً من الظروف المخففة.

١٠٦- وبموجب المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية، لا يجوز احتجاز القصر لدى الشرطة أو إخضاعهم للإقامة الجبرية كتدبير وقائي إلا في حالات استثنائية، منها عند اتهامهم بارتكاب جريمة مع سبق الإصرار يعاقب عليها بسلب الحرية لفترة تزيد على خمس سنوات، وعند تعذر تطبيق تدابير وقائية أخرى تكفل تصرف المتهم على نحو مناسب.

١٠٧- وتنص المادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية على إمكانية تطبيق تدابير وقائية من قبيل إيداع قاصر تحت إشراف الوالدين أو الأوصياء أو القيمين أو رئيس مؤسسة للأطفال. وفي الإجراءات الجنائية المتعلقة بالقصر تكون مشاركة الممثل القانوني للطفل ومحاميه إلزامية، كما تكون مشاركة مدرس أو طبيب نفسي إلزامية أثناء الاستجواب. وفي الإجراءات القضائية، تكون مشاركة ممثلي الشركات والمؤسسات والمنظمات التي عمل أو درس فيها المدعى عليهم وممثلي اللجنة المشتركة بين الإدارات المعنية بشؤون الأحداث إلزامية.

١٠٨- وتهياً للقصر ظروف معيشية أحسن في أماكن الاحتجاز، وتوفّر لهم معايير غذائية أفضل وفترات ترفيهية يومية، حيث تُتاح لهم الفرصة لممارسة تمارين بدنية وأنشطة رياضية. وتُعرض لهم أيضاً برامج تلفزيونية. وهناك التزام صارم بمبدأ فصل القصر المعتقلين والمحجزين لدى الشرطة عن البالغين.

١٠٩- وأظهرت دراسات أن جرائم الأحداث قد انخفضت بنسبة ٤٣ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦ وأن عدد الأشخاص الضالعين في جرائم الأحداث قد تراجع بنسبة ٣٤ في المائة.

F4 - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١١٠- إن إحدى الأولويات السياسية في أوزبكستان هي اتخاذ خطوات ملموسة لحماية المساواة في حقوق الإنسان بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص. ويرد وصف لنظام الوكالات الحكومية التي تقدم الخدمات الاجتماعية، والصلاحيات التي لديها للعمل في هذا المجال، في قانون الخدمات الاجتماعية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى، المعتمد في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وبموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء بشأن التدابير الرامية إلى مواصلة تعزيز الدعم الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن الذين يعيشون في مؤسستي Muruvvat و Sakhovat، أنشئت مجالس للقوامة بغية دعم الهيئات من هذا القبيل وتحديد مهام مجلس القيمين الوطني.

١١١- وقد كانت أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمثابة الأساس الذي استند إليه مرسوم رئاسي بشأن التدابير الرامية إلى تحسين نظام الدعم الحكومي للأشخاص ذوي الإعاقة بصورة جذرية، اعتمد في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وعملاً بهذا المرسوم، يجري إعداد مشروع قانون بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتخاذ خطوات للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأُقرّ برنامج يتضمن تدابير شاملة لمواصلة تحسين نظام دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز الضمانات المتعلقة بحقوقهم وحياتهم. وعلى صعيد المناطق، أعدت دورات متخصصة لتعليم لغة الإشارة وبرابل. ويجري تطوير برامج حاسوبية ومواقع شبكية

خاصة تراعي الاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتركبت معدات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في وسائل النقل العام. واعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٨، سيُحظر اقتناء وسائل نقل الركاب غير المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وستخصص حصة قدرها ٢ في المائة للأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي؛ وسيطبّق معدل ضريبي ثابت على أصحاب المشاريع ذوي الإعاقة، سيحدّد في نسبة ٥٠ في المائة من الحد الأدنى للأجر الشهري. وقد أنشئ صندوق لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة تابع لوزارة الصحة، واعتباراً من ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، سيبدأ العمل بسجل إلكتروني واحد للبيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

التحديات

١١٢ - يشكل تنفيذ استراتيجية العمل الخاصة بالمجالات الخمسة ذات الأولوية لتنمية البلد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ الأولوية للدولة والمجتمع.

١١٣ - وفي مجال الحقوق والحريات، تُحدّد الأولويات الوطنية الأساسية في الرسالة التي وجهها الرئيس إلى البرلمان الوطني في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وهذه الأولويات هي: (١) تحسين النظام الوطني لحماية حقوق الإنسان وحرياته من خلال إحداث تغيير جذري في الأساس القانوني لإجراءات هذا النظام، بما يشمل الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ (٢) وتحسين نوعية الخدمات الحكومية ونطاقها بشكل أساسي عن طريق تحسين أداء الهيئات الحكومية في هذا المجال؛ وتقليص أكثر من ١٠٠ وكالة إدارية حكومية وإدارية اقتصادية وتعزيز الرقابة العامة على عمل الهيئات الحكومية؛ (٣) وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في معالجة مشاكل المواطنين وتوفير الدعم للفئات السكانية الضعيفة من خلال إنشاء المجلس الاستشاري العام الرئاسي لتنمية المجتمع المدني؛ والتعجيل باعتماد قانون الرقابة العامة وإنشاء مجالس عامة في جميع الهيئات الحكومية.